

## نشرة صحفية

### حظر

يُحظر الاستشهاد بمحتويات هذه النشرة الصحفية أو التقرير المتعلق بها أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة، أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل 28 تشرين الأول/أكتوبر 2021، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش الساعة 01/00 بتوقيت نيويورك، والساعة 19/00 بتوقيت جنيف، والساعة 13 بتوقيت بكين)

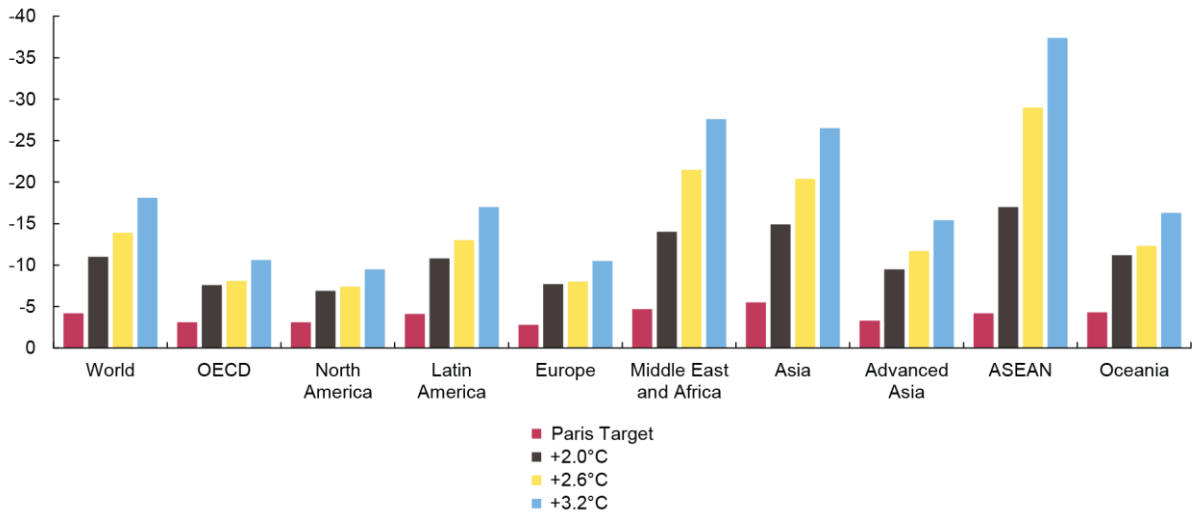
UNCTAD/PRESS/PR/2021/037\*

Original: English

## الأونكتاد: السياسات الصناعية الخضراء مفتاح الدول النامية للتكيف مع ضغوط تغير المناخ

- كوارث تغير المناخ تؤدي إلى خسائر اقتصادية في الدول النامية أكبر بثلاث مرات من خسائر الدول الدخل المرتفع.
- تضاعفت تكاليف التكيف مع تغير المناخ في الدول النامية في العقد الماضي نتيجة التراجع. وسترتفع هذه التكاليف مع ارتفاع درجات الحرارة لتصل إلى 300 مليار دولار في عام 2030 و500 مليار دولار في عام 2050.
- التكيف مع تغير المناخ هو عملية تخطيط تنموي قبل ان يكون عملية إدارة مخاطر، ولذلك يجب على الدولة أن تلعب دورًا رئيسيًا في التعامل مع تأثيرات تغير المناخ.
- جنيف، 28 أكتوبر 2021 – كان العام 2021 عامًا آخر للظواهر المناخية المتطرفة؛ من موجات الحر الشديدة، والأعاصير المدارية المتزايدة القوة، والجفاف لفترات طويلة، وارتفاع مستويات سطح البحر، وكلها أمور لا مفر منها مع ارتفاع درجات حرارة العالم التي تجلب معها أضرارًا اقتصادية متزايدة ومعاناة إنسانية.
- تؤدي الهشاشة إزاء الصدمات الاقتصادية والمناخية في العديد من الدول النامية إلى مفاقمة بعضها البعض، مما يضع تلك الدول في فخ مناخ وتنمية يتسم بالاضطراب الدائم، والهشاشة الاقتصادية، ونمو الإنتاجية البطيء. كلما ارتفعت درجات حرارة العالم، زاد الضرر اللاحق بدول الجنوب (الشكل).

الشكل 1: خسائر الناتج المحلي الإجمالي الناتجة عن الاحتباس الحراري في منتصف القرن حسب المنطقة (نسبه مئوية)



يدعو الجزء الثاني من [تقرير الأونكتاد عن التجارة والتنمية 2021](#)، الذي صدر اليوم، إلى اتباع نهج تحولي للتكيف مع تغير المناخ وتعزيزه ببرامج استثمار عام واسعة النطاق للتكيف مع التهديدات المستقبلية والحالية، ويدعو التقرير الي سياسات صناعية خضراء لدفع النمو وخلق فرص العمل.

تقول الأمانة العامة للأونكتاد، ربيكا جرينسبان: "يوضح التقرير أن الإجراءات اللازمة للتكيف مع التحدي المناخي ستطلب نهجًا جديدًا يكون استباقيًا واستراتيجيًا وليس مجرد رد فعل. لكن حكومات الدول النامية تحتاج إلى سياسات مناسبة وحيز مالي لحشد الاستثمار العام على نطاق واسع لمواجهة التهديدات المناخية المستقبلية، مع التأكيد على تكامل هذه الاستثمارات مع أهداف التنمية".

### التكيف مع تغير المناخ أكثر من مجرد عمل محفوف بالمخاطر

ركزت معظم المناقشات لتحديد جدول الأعمال حول تغير المناخ على التخفيف من حدته، وتركت التكيف كقضية ثانوية. وقد ثبت أن هذا قصر نظر تكلفته عالية ومتزايدة، لا سيما بالنسبة للدول النامية حيث تدمر الصدمات المناخية آفاق النمو وتجبر الحكومات على تحويل الموارد الشحيحة بعيدا عن الاستثمارات المنتجة.

وعلى جميع مستويات التنمية، كان المطروح هو مجرد تعزيز الصمود في مواجهة الصدمات عن طريق تحسين تقنيات جمع البيانات وتقييم المخاطر لحماية الأصول الموجودة وتوفير الدعم المالي المؤقت عند حدوثها.

لكن التقرير يرى أن التكيف ليس مسألة إدارة مخاطر، بل هو أكثر من ذلك إذ انه عملية تخطيط تنموي. يمكن أن توفر تدابير إدارة المخاطر مرونة جزئية للتعامل مع المخاطر المناخية الحالية، ولكنها تدابير تحافظ فقط على الهياكل القائمة التي تترك الدول النامية في حالة ضعف دائم وتحول الموارد بعيدا عن الخيارات الأكثر تطلعا الي المستقبل.

ووفقاً لريتشارد كوزول رايت، مدير قسم العولمة واستراتيجيات التنمية في الأونكتاد، والمؤلف الرئيسي للتقرير، فإن "التكيف مع تغير المناخ والتنمية مترابطان ارتباطاً وثيقاً ولتحقيق أثر ملموس ومستدام يجب أن تأخذ السياسات التي تهدف الي التكيف مع تغير المناخ ذلك في عين الاعتبار". ويقترح أن الحل الدائم الوحيد "هو إنشاء اقتصادات أكثر مرونة من خلال عملية تحول هيكلية وتقليل اعتماد الدول النامية على عدد صغير من الأنشطة ذات الحساسية العالية لتقلبات المناخ".

### إعادة تصميم الدولة التنموية

يقترح التقرير دولة تنموية "معدلة"، مخولة بتنفيذ سياسات صناعية خضراء ومواءمة للظروف الاقتصادية المحلية، كأفضل طريقة للمضي قدماً. يقترح التقرير أن الأنشطة المتعلقة بإنتاج الطاقة المتجددة والاقتصاد الدائري يمكن أن تعمل على نطاق أنشطة صغيرة، وتفتح فرص عمل للشركات الصغيرة والمناطق الريفية، وتساعد على تنويع هياكل الإنتاج الاقتصادي وتقليل اعتماد العديد من الدول على إنتاج عدد قليل من السلع الأولية. ويمكن أن يؤدي ذلك بدوره إلى توسيع القاعدة الضريبية وتعزيز تعبئة الموارد المحلية كمصدر لتمويل التنمية.

وبالإضافة إلى ذلك، سوف تحتاج تعبئة الموارد المحلية إلى التعزيز عن طريق زيادة نشاط البنوك المركزية والمصارف العامة المتخصصة والسياسات المالية الاستراتيجية.

وبالنظر إلى الطبيعة الشاملة لتحديات التكيف مع تغير المناخ والحاجة إلى ضمان تحقيق نتائج أكثر إنصافاً، تحتاج الدولة التنموية المعدلة إلى أن تصبح منظماً ومنسقاً للتمويل الأخضر الخاص وأن تذهب إلى أبعد من كونها مجرد وسيلة لتقليل المخاطر.

وحيث أن البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم كانت قادرة على مساعدة الحكومات بشكل مباشر أثناء جائحة كوفيد-19، ينظر التقرير في كيف يمكن أن توفر فترة التعافي بعد الوباء فرصة لاتباع نفس المسار لدعم الاستثمارات الخضراء.

والمواقع إن حجم احتياجات التكيف مع تغير المناخ وحقيقة أن الذين يعانون أكثر من غيرهم هم الأقل مسؤولية عن خلق المشكلة والأقل قدرة على دفع ثمنها، يعني أن الاقتصادات المتقدمة ستحتاج إلى توسيع نطاق تمويل التكيف مع تغير المناخ (انظر النشرة الصحفية 2).

### نهج تنموي لقيادة التكيف مع تغير المناخي

وللخروج من فخ المناخ والتنمية هناك ضرورة للتعامل مع تحدي التكيف مع تغير المناخ في الدول النامية من منظور تنموي، يتسم بالسمات الرئيسية التالية:

- التخلي عن التفكك كإطار سياساتي لإدارة الطلب الكلي، والتحول إلى السياسات الداعمة للاستثمار.
- استثمار عام واسع النطاق لبناء اقتصاد متنوع تنخفض فيه انبعاثات الكربون، مدعوماً بمصادر الطاقة المتجددة والتكنولوجيات الخضراء، بحيث تكون الأنشطة الاقتصادية عبر القطاعات وداخلها مترابطة بفعالية في استخدام الموارد.
- اعتماد سياسة صناعية خضراء تحدد بشكل استباقي المجالات التي تعاني من أشد الكوابح على الاستثمار في التكيف مع المناخ وتوجيه الاستثمار العام والخاص إليها؛ ورصد ما إذا كانت هذه الاستثمارات تدار بطريقة تحافظ على فرص العمل اللائقة وتساهم في زيادة الأمن المناخي والإنتاجية على المدى الطويل.
- اعتماد سياسة زراعية خضراء تحمي صغار المنتجين وتوفر روابط خلفية وأمامية للتصنيع الأخضر وتحمي البيئة وتعزز الأمن الغذائي من خلال زيادة الإنتاجية الزراعية وتضمن الدخل.
- استخدام إنتاج الطاقة المتجددة والاقتصاد الدائري للتنوع وتقليل الاعتماد على السلع الأولية، بحيث يتم تنفيذ إنتاج الطاقة المتجددة من خلال أنشطة صغيرة، مما يفتح فرصاً تجارية للشركات الصغيرة وللمناطق الريفية.

\*\*\* \*\* \*\*\*